

روح المعاني

أو المراد الأحاديث التي فيها تعيين أسماء أمراء الجور وأحوالهم وذمهم وقد كان رضى
الله تعالى عنه يبنى عن بعض ذلك ولا يصرح خوفا على نفسه منهم بقوله : أعوذ بالله سبحانه من
رأس الستين وإمارة الصبيان يشير إلى خلافة يزيد الطريد لعنه الله تعالى على رغم أنف
أوليائه لأنها كانت سنة ستين من الهجرة واستجاب الله تعالى دعاء أبى هريرة رضى الله تعالى
عنه فمات قبلها بسنة وأيضا قال القسطلانى : لو كان كذلك لما وسع أبى هريرة كتمانها مع
ما أخرج عنه البخارى أنه قال : إن الناس يقولون : أكثر أبو هريرة الحديث ولولا آيتان فى
كتاب الله تعالى ما حدثت حديثا ثم يتلو إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى إلى
قوله تعالى : الرحيم إلى آخر ما قال فان ما تلاه دال على ذم كتمان العلم لاسيما العلم الذى
يسمونه علم الأسرار فان الكثير منهم يدعى أنه لب ثمرة العلم وأيضا ان أبى هريرة نفى بث
ذلك الوعاء على العموم من غير تخصيص فكيف يستدل به لذلك وأبو هريرة لم يكشف مستوره
فيما أعلم فمن أين علم أن الذى علمه هو هذا ! ومن ادعى فعلية البيان ودونه قطع الأعناق

فلا استدلال بالخبر لطريق القوم فيه ما فيه ومثله ماروى عن زين العابدين رضى الله تعالى عنه
نعم للقوم متمسك غير هذا مبين فى موضعه لكن لا يسلم لأحد كائنا من كان أن ما هم عليه مما
خلا عنه كتاب الله تعالى الجليل أو أنه أمر وراء الشريعة ومن برهن على ذلك بزعمه فقد ضل
ضلالا بعيدا فقد قال الشعرانى قدس سره فى الأجوبة المرضية عن الفقهاء والصوفية : سمعت
سيدى عليا المرصفى يقول : لا يكمل الرجل فى مقام المعرفة والعلم حتى يرى الحقيقة مؤيدة
لشريعة وأن التصوف ليس بأمر زائد على السنة المحمدية وإنما هو عينها .
وسمعت سيدى عليا الخواص يقول مرارا : من ظن أن الحقيقة تخالف الشريعة أو عكسه فقد جهل
لأنه ليس عند المحققين شريعة تخالف حقيقة أبدا حتى قالوا : شريعة بلا حقيقة عاطلة وحقيقة
بلا شريعة باطلة خلاف ما عليه القاصرون من الفقهاء والفقراء وقد يستند من زعم المخالفة
بين الحقيقة والشريعة إلى قصة الخضر مع موسى عليهما السلام وسيأتى إن شاء الله تعالى
تحقيق ذلك على وجه لا يستطيع المخالف معه على فتح شفة .

ومما نقلنا عن القسطلانى فى خبر أبى جحيفة يعلم الجواب عما قيل فى الاعتراض على
الصوفية : من أن ما عندهم ان كان موافقا للكتاب والسنة فهما بين أيدينا وإن كان مخالفا
لهما فهو رد عليهم وما بعد الحق إلا الضلال والجواب باختيار الشق الأول وكون الكتاب والسنة
بين أيدينا لا يستدعى عدم إمكان استنباط شيء منهما بعد ولا يقتضى انحصار ما فيهما فيما علمه

العلماء قبل فيجوز أن يعطى اﻻ تعالى لبعض خواص عباده فهما يدرك به منهما ما لم يقف عليه أحد من المفسرين والفقهاء المجتهدين فى الدين وكم ترك الأول للآخر وحيث سلم للأئمة الأربعة مثلا اجتهادهم واستنباطهم من الآيات والاحاديث مع مخالفة بعضهم بعضا فما المانع من أن يسلم للقوم ما فتح لهم من معانى كتاب اﻻ تعالى وسنة نبيه صلى اﻻ عليه و سلم وإن خالف ما عليه بعض الأئمة لكن لم يخالف ما انعقد عليه الاجماع الصريح من الأمة المعصومة وأرى التفرقة بين الفريقين مع ثبوت علم كل فى القبول والرد تحكما بحثا كما لا يخفى علنا بالمنصف وزعمت الشيعة أن المراد بما أنزلنا اليك خلافة على كرم اﻻ تعالى وجهه فقد رووا بأسانيدهم عن أبى جعفر وأبى عبد اﻻ رضى اﻻ تعالى عنهما أن اﻻ تعالى أوحى إلى نبيه صلى اﻻ عليه و سلم أن يستخلف عليا كرم اﻻ تعالى وجهه فكان يخاف أن يشق ذلك على جماعة من أصحابه فأنزل اﻻ تعالى هذه الآية تشجيعا له E بما أمره بأدائه